

وقيل المهمين الامين وعبارة ابي السمود ومهينها  
عليه اي رقيباً على ساير الكتب المحفوظة من  
التفسير لانه يشهد بها بالصحة والنبات وتقرر  
اصول شرعها وما يتبادر من قرونها ويؤيد  
احكامها المستوحجة ببيان انزاسها وهيبتها  
المستفادة من تلك الكتب والنقضاء وقت العمل  
بها اذ تترت وفي السنين الجهرى رعى كسر الهميم  
الثانية اسم فاعل وهو حال من الكتاب  
الاول لعطفه على الحال منه وهي مصدقا  
ويجوز في مصدقا ومهيناً ان يكونا حالين  
من الكاف في اليك والمهين الرقيب والمحافظة  
ايضا واختلغا وفيه فصل هو اصل بنفسه اب  
ان ليس سيدا من شي يقال هيمن جهين من  
مهين كبيطر يبيطر وثق مبيطر وقيل ان هاهو  
سيدلة من فروع وادع اسم فاعل من امن عين  
من الخوف والاصل ما امن جهين تين ابدلت الثانية  
يا كراهية اجتماع هذين تين عم ابدلت الاولى  
ها وهذا صغيف اذ فيه تكلف لاحاجة اليه  
مع ان له نظيراً يمكن المحافظة بها كبيطر واخوانه  
وايضاً فان ههنا ما امن اسم فاعل من الامن  
فاعدها المحذف فلا يدعى وزها اربا ثبتت لم ابدت

ها وهذا

ها وهذا مما لا نظير له وقران محيض ومجاهد  
ومهيناً يفتح الهميم الثانية على انه اسم مفعول  
بمعنى انه حوفظ عليه من التفسير والتبديل  
والمحافظة هو انه تعالى لقوله انما نحن نزلنا الذكر  
واناله لمحافظة اه **قول** فاحكم بينهم الفا  
لترتيب ما يدعها على ما قبلها فان كون القرآن  
العظيم حقاً مصداقاً لما قبله من الكتب المنزلة  
على الامم ومهيناً عليه من موجبات الحكم  
الماوربه اي اذا كان ثبات القرآن كما ذكرنا فاحكم  
بين اهل الكتاب عند تحاكمهم اليك بما انزل  
الله اي بما انزله اليك فانه مشتمل على جميع  
الاحكام الشرعية الباقية في الكتب الالهية  
وتقديم بينهم للاعتناء ببيان تميم الحكم لهم هم ه  
ووضع الموصول موضع الصبي للتنبيه على  
علية ما في حين الصلة للحكم والالتفات باظهار  
الاسم الجليل لمرتبته المهابية والاشعار بجله  
الحكامها ابو السمود **قول** عا ولا عما حاك  
من حق ان ربهذا الى ان الجار والمجرور في محل  
الحال من فاعل نعيم وهذا احد وجهين ذكرهما  
السين ورضه قوله عما حاك فيه وجهان  
احدهما وبه قال ابو البقاء انه حال اي عا ولا عما